كتاب نيل المنى

بذيل بلوغ القرى لتكملة إتحاف الورى

تأليف: جار الله بن العز بن النجم بن فهد المكي

تحقيق: محمد الحبيب الهيلة

لندن: مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي، ١٤٢٠هـ/ ٢٠٠٠م

أ. حسام عبدالعزيز مكاوي
إدارة تعليم البنين - مكة المكرمة

من المعروف أن كتاب (نيل المنى بذيل بلوغ القرى لتكملة إتحاف الورى)، لجار الله بن العز بن النجم ابن فهد المكي[١]، من الكتب المكية القليلة، التي كتبت فيها الأحداث اليومية لمكة المكرمة، ومن ثم فهو من الكتب النادرة التي تناولت

(١) جار الله محمد تقي الدين بن العز عبدالعزيز بن النجم بن عمر بن تقي الدين محمد بن فهد، ولد بمكة المكرمة سنة ٨٩١هـ وتوفي بها سنة ٩٥٤هـ، والتحق في طفولته بالحلقات في الحرم المكي الشريف، وحفظ القرآن الكريم، وأخذ عن والده كتبًا كثيرة، وتوجه بعد ذلك إلى الرحلات العلمية، خارج الحجاز، وأحصى له الدكتور محمد الهيلة ٤٩ تأليفا، بين كتاب ورسالة، أغلبها في التاريخ والتراجم ووصف البلاد الحجازية، ومظاهرها الحضارية، والحديث والأخلاق. انظر: ابن فهد، جار الله بن العز بن النجم. **نيل المنى بذيل بلوغ القرى لتكملة إتحاف الورى**، تحقيق محمد الحبيب الهيلة، مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي، ط١، ١٤٢٠هـ/ ٢٠٠٠م.

الحياة اليومية في مكة المكرمة، بكل أبعادها السياسية والاقتصادية والعلمية والاجتماعية، وباستخدام المنهج التاريخي الوصفي، حيث وصف فيه مؤلفه الزواجات والأفراح وحفلات الختان، وحالات الرخاء الاقتصادي وركوده، والتأثيرات السياسية في الجو العام لمكة المكرمة، وأحداث الحرم وحلقاته التعليمية، بل وبعض العادات الخاصة ببعض الأسر في مكة دون غيرها. وقد استقت الدكتورة عواطف بنت محمد نواب جزءًا كبيرًا منه مادة لبحثها المعنون بـ (ملامح الحياة الاجتماعية في مكة المكرمة خلال القرن العاشر في ضوء كتابي بلوغ القرى للعز ابن فهد ونيل المنى لجار الله بن فهد)[٢]. والذي تناولت فيه الباحثة كثيرًا من المصطلحات التي تركها محمد الحبيب الهيلة في تحقيقه للكتاب، وشرحتها، وفندتها بطريقة علمية، كما قارنت بعض النصوص الواردة عند ابن فهد بمن جاء بعده، كمحمد عمر رفيع، ومحمد علي مغربي. بالإضافة إلى من كتب عن مكة المكرمة ممن زارها من الرحالة، خصوصًا في النواحي التعليمية والاجتماعية والاقتصادية، كسنوك هورخرونيه، وبيرتون، وغيرهما. وهي بذلك سدت جزءًا من الفراغ الذي تركه المحقق، ولكن لأهمية الكتاب، كما سبق القول، وكونه مرجعًا مهمًا من مراجع التاريخ المكي، ولأن المؤلف كتب

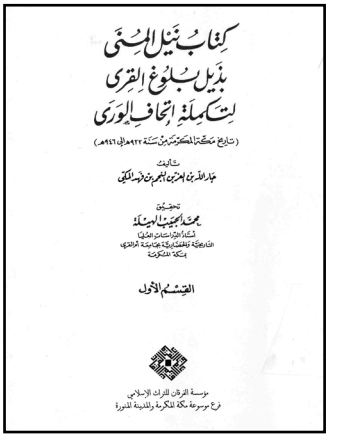

(٢) مجلة الدارة، ع٣، رجب، ١٤٢٦هـ.

تاريخه بطريقة شاملة، ولم يركز على ناحية دون أخرى، نجد أن في الكتاب بعض الأخطاء التاريخية، التي لا يمكن أن تقع من عامي مكي، فضلاً عن مؤرخ موسوعي مثل ابن فهد، كما هو واضح من ترجمته، كما أن المحقق لم ينبه عليها، ولم يُشرْ إليها في حواشيه على الكتاب. ويمكن تلخيص أبرز الملاحظات في ثلاثة محاور رئيسة:

المحور الأول: النص الذي كتبه ابن فهد

وسأشير في هذا المحور إلى بعض الملاحظات في النص الذي كتبه ابن فهد، ولن أتطرق إلى النصوص التي ذكر المحقق أنها من إضافات قطب الدين النهروالي[٣]، فهذه تحتاج إلى بحث وحدها[٤]، كما أني لن أتطرق إلى النصوص،

(٣) انظر: ابن فهد، **نيل المنى**، ج١، ص١٦.

(٤) وذلك أن كثيرًا من هذه الحوادث الواقعة بين عامي ٩٢٣- ٩٤٦هـ، علق عليها قطب الدين تعليق المعاصر، فهو يقول مثلاً في أحداث سنة ٩٢٥هـ في قضية بين القاضي الحنبلي محي الدين بن ظهيرة، والشيخ ابن الضياء الحنفي: "والحنبلي شرير سفيه جاهل"، وفي أحداث سنة ٩٢٥هـ أيضا: "أظهر الشريف التألم لولاية عبدالحق النويري وعبدالقادر الحنبلي، فلا تخفى أحوالهما"، وفي أحداث السنة نفسها يقول عن تعيين القاضي المالكي والنويري: "ولم يفرح بولايتهما أحد"، وفي أحداث سنة ٩٢٦هـ يقول عن بيت القاضي المالكي: "وهم بيت حمق قديمًا وحديثًا ولا يلدون إلا أحمق سفيه". هذه بعض النماذج لما كتبه قطب الدين الحنفي، وحسب ترجمة الهيلة في كتابه "التاريخ والمؤرخون في مكة"، فإن قطب الدين ولد سنة ٩١٧هـ، في لاهور، أي أنه عند حصول هذه الأحداث لم يتجاوز السابعة أو الثامنة من العمر، كما أنه لم يكن موجودًا في مكة فقد وصلها حسب تقدير الهيلة سنة ٩٣٢هـ. انظر: الهيلة، محمد الحبيب، **التاريخ والمؤرخون في مكة**، مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي، ط١، ١٩٩٤م، ص٢٤٢. فكيف يكتب وكأنه معاصر للحدث.

التي أوردها ابن فهد، ولا تتعلق مباشرة بمكة المكرمة، لأنها إنما جاءت عرضًا في الغالب، ولا علاقة مباشرة لها بموضوع الكتاب، وقد يكون لابن فهد العذر في حال ما إذا نقلها أو أوردها، بدون دقة أو تحقيق، لبعده عن مكان حدوثها، وهو إنما يروي ما سمع. كما أن تتبعها سيضطرني إلى البحث فيما لا علاقة لي به. وقد تتبعت فقط بعض النصوص المكية، لأن فيها أخطاء من المستبعد، بل من المستحيل، أن يقع فيها مؤرخ مثل ابن فهد ومكانته العلمية. كما أن هناك كثيرًا من النصوص تجاوز فيها المؤلف حدود اللياقة والأدب في سرده لبعض الأحداث، وتدنى لمستوى السوقة، أو عوام العوام، في كثير من صفحات الكتاب، فهو لم يترك عائلة إلا ونسب إليها فحشًا، كما أفحش في وصفه لبعض معاصريه من القضاة والعلماء.

ولن أسرد جميع هذه النصوص، بل سأشير إلى بعضها، وهي كثيرة جدًا في الكتاب، ومن أمثلة ذلك:

- يقول المؤلف في (ص٥٧): "وفي صبح يوم الأربعاء، مشى القضاة، وجماعة من الفقهاء، وزاروا جميع المواليد - أماكن الولادة - وهي بسوق الليل مولد النبي ﷺ، ... إلى أن يقول والسيد أبي هريرة رضي الله عنه، وعن أمه". والغريب أن المحقق لم يعلق على هذا النص بشيء، ومن المعروف أنه لا توجد رواية تاريخية، تثبت أن أبا هريرة رضي الله عنه، عاش في مكة المكرمة، فضلا عن أن يكون ولد بها[٥]. ولو سألنا عاميًا مكيًا

(٥) انظر عن ذلك: محمد بن سعد البصري المعروف بابن سعد. **الطبقات الكبرى**، دراسة وتحقيق محمد عبدالقادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢، ١٤١٨هـ.

معاصرًا لابن فهد عن أسماء المواقع المأثورة في مكة المكرمة، في تلك الفترة، لما ذكر أن منها مولدا لأبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، لاهتمام الناس، وخبرتهم بمثل هذه الأمور في تلك الفترة من التاريخ من ناحية. ومعايشتهم ومجاورتهم لها من ناحية أخرى.

- يقول المؤلف: في (ص٧٦): "وصل قاصد (رسول) من مصر، ويخبر أن السلطان، سافر من حلب إلى جهة الروم، ووصل صحبته - أي الرسول - مراسيم للشريف بركات مضمونها: تفويض السلطان أمر الحجاز إليه، وكذا اليمن والهند، فأمر ولده أبا نمي بزينة مكة سبعة أيام...".

لا يستغرب تفويض أمر الحجاز واليمن إلى الشريف بركات على اعتبار أن المقصود باليمن في ذلك الوقت المناطق الواقعة في جنوب مكة المكرمة، أما تفويض أمر الهند، التي لم تخضع للنفوذ العثماني أصلاً، فأمر مستغرب، ولم يعلق عليها المحقق.

- جاء في (ص٣٤) عند حديثه عن وفاة خديجة العجمي: "ودفنت في المعلاة عند قبر عبدالله بن عمر".

من الثابت أنه لم ترد أي رواية تاريخية، تفيد أن عبدالله بن عمر رضي الله عنهما، دفن في المعلاة[٦]، إلا الرواية التي جاءت عند الفاسي، والتي ردها وبين أنها مكذوبة،

(٦) انظر في ذلك: أبو الوليد محمد الأزرقي، **أخبار مكة وما جاء فيها من الآثار**، تحقيق رشدي الصالح ملحس، دار الثقافة للطباعة والنشر، ط١، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠١م، ج، ٢ص٢١٠؛ انظر أيضًا: تقي الدين محمد بن أحمد الفاسي، **العقد الثمين في تاريخ البلد الأمين**، تحقيق محمد عبدالقادر أحمد عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م، ج٤، ص٣٩٠.

حيث يقول "الحجون المذكور في حد المحصب، وهو جبل بالمعلاة، مقبرة أهل مكة، على يسار الداخل إلى مكة، ويمين الخارج منها، إلى جهة منى وغير ذلك، وهو الجبل الذي يزعم الناس أن فيه قبر عبدالله بن عمر رضي الله عنهما، وليس لذلك حقيقة"(٧)، والمقصود بالحجون في رواية الفاسي المنطقة الواقعة بشعب عامر، والتي تعرف اليوم ببرحة الرشيدي، وهو الذي سماه الدكتور عبدالملك بن دهيش في تعليقاته على الفاكهي بالحجون القديم(٨). ويؤيد ذلك ما ذكره الفاسي في موضع آخر حيث يقول: "وقول الأرزقي يرد ما يقال أن عبدالله بن عمر مدفون بالجبل الذي عند باب المعلاة"(٩)، ومن الثابت تاريخيًا أن باب المعلاة أو باب مكة من جهة المعلاة، كان دون المقبرة للقادم من مكة.

كما أن وصف الفاسي واضح جدًّا، حيث جعل القبر المزعوم لعبدالله بن عمر على يسار الداخل إلى مكة للقادم من منى، أما مقبرة المعلاة فهي على يمين الداخل إلى مكة المكرمة. مما يثبت أن عبدالله بن عمر دفن خارج مقبرة المعلاة المعروفة، أما رواية ابن فهد السابقة، فتوحي بأن

(٧) الفاسي، تقي الدين محمد بن أحمد، **شفاء الغرام بأخبار البلد الحرام**، تحقيق لجنة من كبار العلماء، توزيع مكتبة عباس الباز، ط١، ١٤٢١هـ، ج١، ص٣٨٧.

(٨) الفاكهي، الإمام أبو عبدالله محمد بن إسحاق، **أخبار مكة وما جاء فيها من الآثار**، تحقيق عبدالملك بن عبدالله بن دهيش، مكتبة ومطبعة النهضة الحديثة، ط٣، ١٤١٩هـ ، ج٤، ص٥٤.

(٩) الفاسي، المرجع السابق، ج١، ص٣٧٧.

عبدالله بن عمر مدفون بمقبرة المعلاة، المعروفة حتى اليوم. والغريب أن المحقق لم يعلق عليها.

- يقول المؤلف في (ص٣٢٨): "أعاد القاضي الحنبلي الشكوى من القاضي المالكي، وذكر قبائحه، من ارتكاب المحرمات، والاجتماع بالمرد، وشرب الخمر، وأكل الحشيش، وحلف برأس الشريف أنه جاء للسلام عليه وهو سكران، فقال المالكي: أنت مراق الدم، لفعلك في ابنتك، فضحك الحاضرون عليهما، خصوصًا الشريف وإخوانه".

ونلاحظ أن هذا الحوار دار بين القاضيين، في مجلس الشريف، وما كان من الشريف إلا أن يضحك، لقاضيين في سلطانه، يحكمان بين الناس بتفويضه، يرمي بعضهما بعضًا، بتهم توجب القصاص حدًا لها.

- اتهم المؤلف في (ص٣٤٤) سادن الكعبة بالسكر، والتحرش الجنسي في قصة طويلة، غير ثابتة السند، بل قدمها بقوله: "يقال"، ونحن لا نقول بعصمة من اتهم. لكن أن يورد قصة خطيرة كهذه، ويثبتها في كتابه بلا سند ولا مشاهدة، فهذا أمر مستبعد، كما أن تناول الأعراض في مجتمع متدين من الأمور الحساسة، بل هي من الأشياء التي ابتعد عنها عقلاء المؤرخين، وغاص هو فيها، بدون مبررات تاريخية أو منطقية معقولة، تجعله يسردها.

والكتاب زاخر بمثل هذه القصص، والقذف والوقوع في الأعراض، والغريب أن المحقق لم يعلق على أي منها.

المحور الثاني: المصطلحات الحضارية وبعض المعالم الواردة في متن الكتاب

يتميز كتاب نيل المنى، بل ويتفرد بوصف الحياة اليومية في مكة المكرمة، من جميع نواحيها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعلمية، كما سبق القول، ولأن المؤلف لم يركز على ناحية دون أخرى، فإن لديه تنوعًا رائعًا في مفرداته ومصطلحاته، كما أن دقته في التوثيق للحياة الاجتماعية في مكة المكرمة، من وصف الزواجات وما يصاحبها، وكيفية الإعداد لها، مرورًا باستعدادات أهل الزوج والزوجة، وما يواكب ذلك من اتفاق أو اختلاف، وتوزيع المهام فيما بينهم، ومشاركة المحيطين بهم، والأطعمة المقدمة، وما إلى ذلك.

والقول ذاته ينطبق على المآتم، وحفلات الولادة والختان، وختم رمضان، واستقبال الأعياد، ومواكب الحج والموالد، وزيارة الأضرحة... إلخ، بل وبعض العادات الخاصة ببعض الأسر في مكة دون غيرها، كل ذلك جعل الكتاب غنيًا بالمصطلحات الحضارية.

وقد أخفق المحقق، في شرح هذه المصطلحات، وتجاهلها في كثير من الأحيان[١٠]، مما أفقد القارئ حقيقة مراد المؤلف، بل وفي كثير من الأحيان، حرف بشرحه المعنى عن مقصد المؤلف، ولعل للمحقق بعض العذر في ذلك، خصوصًا فيما يتعلق ببعض المصطلحات، التي كانت حكرًا على مكة المكرمة، ولم تعرف في

(١٠) علق المحقق بكلمة كذا في الأصل، على كثير من المصطلحات التي وردت في الكتاب، مما يوحي أن الكلمة كتبت بطريقة خاطئة، أو أنها لم تعد معروفة.

غيرها، وجاءت وليدة بعض الظروف الخاصة بالمدينة المقدسة، كالحج، والاختلاط بكثير من غير العرب، وما هو من نوع ذلك، مما يحتاج في سرده وبيانه إلى كثير من البحث والتحقيق.

كما أن بعض المصطلحات، انتهت بانتهاء أهل تلك الفترة، ولم تعد معروفة، مثل بعض أنواع الطعام، أو الأدوات أو الملابس، إلا أن الأكثر من هذه المصطلحات، كان متداولاً ومعروفًا، وله تعريفات في كثير من المراجع والمعاجم، بل إن بعض هذه المصطلحات، مازال معروفًا ومستخدمًا في مكة المكرمة إلى اليوم، ومن أمثلة ذلك:

- يقول المؤلف (ص٦٤٢): "وجعل لكل واحد من قاضي الشافعية المتولي والمفصول، مائة وخمسين أشرفيا، زنتها قفال من الذهب السبائك".

علق المحقق على مصطلح القفلة بأنها وحدة عملة، ولم يذكر مصدره في ذلك، مع أن المؤلف ذكر أنها وحدة وزن في أكثر من موضع، حيث جاء في الصفحة التي تليها: "كل أشرفي ذهبا بقفلة وقيراط". والقفلة هي فعلا وحدة وزن، من الوحدات التي كان يستخدمها الصاغة في مكة المكرمة، إلى وقت قريب، وتعادل درهمًا واحدًا[١١]، أي أنها تساوي ثلاثة جرامات تقريبًا[١٢].

(١١) إبراهيم خلوصي الحلواني، **تحفة الناظر ومرشد الصيرفي والتاجر**، القاهرة، شركة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، ط٤، ١٣٧٥هـ.

(١٢) فالتر هنتس، **المكاييل والأوزان الإسلامية**، ترجمه عن الألمانية كامل العسلي، الجامعة الأردنية، عمان، ط٢، ٢٠٠١م، ص٢٩.

- يقول المؤلف في (ص٢٦٥): "جرس محمد شهوان". علق المحقق على كلمة جرس بقوله: كذا وردت الجملة في الأصل. وأوردها في (ص٣١٥) "وحرس" بالحاء، وعلق عليها المحقق أيضًا بقوله: كذا وردت الجملة في الأصل. مع أن التجريس معروف في ذلك العهد، وذكر في أكثر من كتاب، وهو نوع من التشهير والعقاب، وأصله أنه من يشهر به يجعل في عنقه جرس، ويركب على دابة مقلوبًا، أي وجهه من جهة ذنبها[١٣].

وقد وصف المؤلف ابن فهد التجريس في مكة المكرمة بقوله: "جعل كتف كل واحد منهم مكشوفًا - أي المجرمين - وغرز فيه سكينا نافذة في لحمه، وبعدهم جرس ثلاثة نسوة ممن يفسق بهن، وأركبهن على حمر في الشوارع سافرات الوجوه..."[١٤]. ولا أدري كيف لم يتنبه المحقق لكل هذه النصوص.

- يقول المؤلف في (ص٢٦٥) في معرض حديثه عن الأسعار في مكة المكرمة: "والنبات بأربعة" علق المحقق بقوله: كذا وردت الجملة في الأصل. والنبات معروف في مكة المكرمة حتى الآن فيقال نبات أو سكر نبات، على نوع من أنواع السكر، بلوراته كبيرة، بقدر حبة الحمص. أو أكبر قليلاً، شفاف اللون، يستخدم في التحلية أو في الأكل ضمن

(١٣) الخفاجي، شهاب الدين أحمد بن محمد بن عمر، **شفاء الغليل فيما في كلام العرب من الدخيل**، تحقيق محمد كشاش، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٨هـ، ص٧٦.

(١٤) ابن فهد، **نيل المنى**، مرجع سابق، ج١، ص٣٦٥، ج٢، ص٢٧٩.

المكسرات. ويؤيد أنه المقصود ما ذكر قبله: "والسكر المكرر كذلك، والنبات بأربعة".

- جاء في (ص٢٨٠): "وفي ظهر يوم الجمعة، ثامن الشهر، مات أحمد الهندي السقاء بالمدعى، أحد المكويين من أهل المعلاة"، علق المحقق على كلمة (المكويين) بقوله: كذا وردت الجملة في الأصل. وهي من العامية المكية، فالكي للخصم يعني إذلاله، أو ضربه ضربًا شديدًا، تظهر منه علامات على الجسم، كما تأتي بمعنى المبالغة في الشتم أو التوبيخ، ولا زالت مستخدمة حتى الآن.
- يقول في (ص١٢): "كثر الجراد في مكة المكرمة، وضواحيها، بحيث جلب إليها، في شطائر من جلود وبيع في السوق".

حرفت الكلمة هنا من شكائر إلى شطائر. وهي الأقرب للمعنى، بل والأصح، لأن شكائر جمع شكارة، وهي أكياس كبيرة تكون للحبوب[١٥]. ويؤيد ذلك النص الثاني الذي أورده ابن فهد، والذي جاء فيه: "أرسل نائب جدة، حسين الرومي، جماعة لفتح بيت النائب قبله، الأمير قاسم الشرواني، وضبط ما فيه، بحضرة قضاة البلد، فحضروا وفتحوا حواصله، ... إلى أن يقول: ووجدوا من الفضة ثمان شكائر كبار"[١٦].

(١٥) محمد عمارة، **قاموس المصطلحات الاقتصادية في الحضارة الإسلامية**، دار الشروق، بيروت ط١، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م، ص٣١٨.

(١٦) ابن فهد، **نيل المنى**، مرجع سابق، ج٢، ص٣١٨.

- يقول المؤلف في (ص٣٥): "وفي صبح يوم السبت وسط الأمير مصلح الدين الرومي، بأربعة أنفس من مماليك سليمان الرومي القبطان في البحر".

التوسيط: نوع من العقاب، يوضع فيه الشخص على خشبة تشبه الصليب، بعد تجريده من ملابسه، ثم يضربه صاحب السيف بشدة، وينقسم جسمه إلى نصفين من الوسط(١٧). ولا يمكن فهم هذه العبارة، دون أن يعرف معنى التوسيط.

- يقول المؤلف في (ص٩٩): "لم يفرق الصر الحكمي والمستجد". وقد أشار المحقق إلى أن الحكمي والمستجد، وقف يصل ريعه، إلى أهل مكة المكرمة من الشوافع، وهو يعود إلى العصر المملوكي، ثم استمر في بداية عصر العثمانيين. ولم يذكر مصدره في ما ذكره(١٨). وحقًا عرف هذا الصر بالصر الشافعي، ولكن ليس للسبب الذي ذكره المحقق، وإنما لما ذكر المقريزي: يطلق على أوقافه الأوقاف الحُكمية، لأن أمرها موكول إلى حكم قاضي القضاة الشافعي(١٩)،

(١٧) البيومي إسماعيل، **النظم المالية في مصر والشام زمن سلاطين المماليك**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٨م، ص٣٩٢؛ انظر كذلك: ناصر الأنصاري، **تاريخ أنظمة الشرطة في مصر**، دار الشروق، القاهرة، ١٩٩٠م، ص٧٩.

(١٨) ابن فهد، **نيل المنى**، مرجع سابق، حاشية المحقق، ج١، ص٩٩.

(١٩) ويؤيد ذلك ما ذكره ابن إياس حيث يقول: "والمتحدث على أوقاف الحرمين الشريفين هو قاضي القضاة الشافعي". انظر ابن إياس الحنفي، **بدائع الزهور في وقائع الدهور**، مطبعة الشعب،١٩٦٠م، ج٣، ص١١٠١.

وتشمل هذه الأوقاف ما حبس من الرباع على الحرمين، وعلى الصدقات والأسرى، وأنواع القرب، ويقال لمن يتولاها ناظر الأوقاف[٢٠]. ولأن أمرها كان موكولاً للقاضي الشافعي، كانت تسمى أحياناً بالصر الشافعي، كما جاء ذلك عند عبدالعزيز ابن فهد، حيث سماه بالصر الشافعي في قوله: "أخبر الحجازيون أن صر الشافعي على النصف"[٢١]. أي أنه لم يكن خاصًا بالشوافع من أهل مكة، أو أنه يأتي من الشوافع في مصر، كما ذكر المحقق.

- يقول المؤلف في (ص١٨٩): "كان محمد بن عراق سكن أول ما قدم في حدرة القرارة، عند بيت النيربي". علق المحقق على كلمة حدرة الواردة في النص بقوله، كذا بالأصل، ويمكن أن تكون الكلمة حارة.

والصحيح أن مصطلح الحدرة من المصطلحات المتداولة في مكة المكرمة إلى الآن، يعني منحدر، والمقصود كما هو واضح المنطقة المنحدرة من بداية الفلق وصولاً إلى الراقوبة، والتي هي جزء من حارة القرارة[٢٢].

(٢٠) المقريزي، تقي الدين أبو العباس أحمد بن علي بن عبدالقادر العبيدي، **المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار المعروف بالخطط المقريزية**، تحقيق خليل المنصور، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٨هـ، ج٤، ص٨٨.

(٢١) ابن فهد، عبدالعزيز بن النجم بن فهد المكي. **بلوغ القرى في ذيل إتحاف الورى بأخبار أم القرى**، تحقيق صلاح الدين خليل إبراهيم وآخرين، دار القاهرة، ١٤٢٥هـ، ج٢، ص٨٩٨.

(٢٢) وقد أزيلت جميع هذه المناطق، لصالح توسعة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز للحرم المكي الشريف سنة ١٤٢٩هـ.

- يقول المؤلف في (ص٢٣١): "لما سمع بعض الرافضة من أهل البَر، قصدوا بعض الفقهاء، إلى محلهم وسطوا ببعضهم". علق المحقق على كلمة أهل البر، بأنها قد تكون أهل الشر، وكتبها أهل البَر، والصحيح أنها أهل البر بمعنى الصدقة، كما هو واضح من سياق النص الذي جَاء في أوله: "وصل لمكة من المدينة المنورة، الوكيل على الصدقة المظفرشاهية الهندية، وأخبرني أنه فرق البر الواصل صحبته من الهند، وقدره أربعة عشر ألف دينَار تكملة ثلاثين ألفًا بالمبلغ الذي أخذ منه بجدة..."[٢٣].
- يقول المؤلف في (ص٣٧٥): "مات الشريف عبدالله بن السيد أصيل الدين الحسيني، ووجد لديه فلوس نحو المائتين مزيبقة، وخاتمين فضة، وسكينين". وقد غير المحقق، كلمة مزيبقة الواردة في النص إلى مزيفة، وأشار إلى ذلك في الهامش. والصحيح أن المؤلف كتبها مزيبقة، فالدرهم المزيبق أو المزبق، هو المعالج بالزئبق، حتى يبيض فيشبه الجيد أو الجديد[٢٤].
- يقول المؤلف في (ص٤٢٦): "لم يعمل الشريف أبو نمي طبقا على عمامته كعادته بل طرازين". كتبها المحقق طرارين، وعلق عليها بقوله كذا في الأصل، والصحيح أنها "طرازين"، ويستدل على ذلك بما جاء في الكتاب نفسه: "خلع أمير الحاج على السيد أحمد بن أبي نمي، خلعتين

(٢٣) ابن فهد، **نيل المنى**، ص٢٣١.

(٢٤) رجب عبدالجواد إبراهيم، **معجم لغة العامة في تاج العروس**، مكتبة الآداب العامة، القاهرة، ط١، ١٤٢٩هـ، ص١٠١.

عظيمتين، وطرازتين على عمائمهما الطبقتين"[٢٥]. والطرز أو الطراز في اللهجة المكية، وفي غيرها[٢٦]، النقش بخيوط الذهب أو الفضة البارزة، على القماش، وهو من شارات السلطة أو الغنى والوجاهة.

- يقول في (ص٥٢١): "برز النائب بجدة، محمود اليازجي، ليقدم إلى مكة المكرمة، ويعين منها عسكرا من الأروام، فلما وصل لوادي جدة، جاءه الخبر بأن النائب الجديد بجدة، والي جلبي الرومي، وصل إليها في غراب، تقدم من المراكب المسمارية، فعاد لمواجهته واجتمع به".

والصحيح أنه وصل لوادي حدة[٢٧]، وليس جدة، فجدة لا يقال عنها وادٍ، كما أن النص يوضح أن النائب، خرج من جدة، وعند وصوله إلى حدة - قرب مكة المكرمة- تلقى خبر وصول النائب الجديد إلى جدة فرجع إليها.

- يقول المؤلف (ص٧٢٧): في قصة طويلة ملخصها: "سافر الشريف محمد بن بركات إلى جهة الشرق، لمحاربة عرب سبيع، فمات في الطريق بسبب الأمطار أخوه أبو القاسم، فأرسله أخوه إلى مكة، فساروا به مسيرة خمسة أيام،

(٢٥) ابن فهد، **نيل المنى**، مرجع سابق، ج٢، ص٧٣٤.

(٢٦) انظر: الفيروزآبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب بن محمد، **القاموس المحيط**، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٥م. مادة طرز.

(٢٧) حداء: وتنطق في الغالب حدة. انظر عنها عاتق بن غيث البلادي، **معجم معالم الحجاز**، دار مكة للنشر والتوزيع، ط١، ١٣٩٩هـ ، ج٢، ص٢٤١.

ولجدهم في السير، وصلوا إلى مكة في يوم وليلة، ودفن في مكة، وأظهر الحزن عليه السيد أبو نمي فسافر من غيطة بحرا وتوجه إلى عرب مطير وبني حرب بن علي، فكبس فريقهم، وأخذهم بغتة، فكسب مالهم من الخيل والإبل والغنم شيئًا كثيرًا". وقد علق المحقق في الهامش على العبارة التي تحتها خط، بأنها كتبت بحرا، وهي قرية بحره التي تقع في وادي خصيب بين مكة وجدة. أهـ. ولو ذهبنا إلى ما ذهب إليه المحقق لخالفنا بذلك مقصد المؤلف، فعند تحليل النص نتوصل إلى ما يلي:

١ - سارت القافلة المرافقة لجثمان أبي القاسم، لإيصاله إلى مكة مسافة تبعد مسيرة خمسة أيام، أي أنهم كانوا في مكان بعيد جدًا عن مكة المكرمة، وبحرة قريبة جدًا من مكة، لا تبعد عنها أكثر من أربعين كم، أو نصف يوم على التقدير الزمني.

٢ - لم يحضر الشريف أبو نمي إلى مكة، مرافقًا لجثمان أخيه، إنما أرسله مع بعض المقربين منه، وبقي هو في مكانه.

٣ - توجه الشريف لقتال عرب مطير وحرب من مكانه.

٤ - حقق الشريف عنصر المفاجأة حيث "أخذهم بغتة".

وحين نعود إلى النصوص الأخرى عند ابن فهد نجد أن عرب سبيع يسكنون جهة الشرق[٢٨]، حتى إن نائب الشام

(٢٨) انظر: ابن فهد، **نيل المنى**، ج١، ص٤٣٨.

أراد القبض على شيخهم في فريقه، إلا أن جواسيسه أخبروه بذلك فهرب، ثم عاد وباغت العسكر المرافق للحج الشامي ونهبهم[٢٩]. وبالتالي كان الشريف أصلاً قريبًا من تلك المنطقة، فكيف يتوجه إلى بحرة، وهي بعيدة عن المكان الذي أرسل منه جثمان أخيه، ثم يعود إلى المكان الذي كان فيه، فيمكن القول إنه حتى تستقيم الراوية: "فسافر من غيظه بحرا" أي أنه غضب منهم، فجاءهم من جهة البحر، حتى ينتقم منهم بسرعة، فباغتهم في ديارهم الأصلية، وغنم منهم أموالاً كثيرة.

- يقول المؤلف في (ص٧٤٦): "قرئت عدة ربعات، ودعي للسلطان بهادر شاه، وللخنكار، ولصاحب مكة المكرمة، وناظر المسجد الحرام القاضي مصلح الدين الرومي، وبخر الحاضرون بالعود الهندي، وقسم عليهم الريحان والماورد، على عادة الختم، وسلم الحاضرون على الوزير، وتوجه ببعض الأعيان، ثم إنه قسم مبلغا على جماعة من المقربين للمولد نحو ثلاثين أشرفيا". ونلاحظ أنه كتب المقربين للمولد، والصحيح "المقرئين" للمولد، حتى تستقيم العبارة، ويفهم مقصد المؤلف.

- يقول المؤلف في (ص١٢٣): "تكلم القاضي الشافعي، ناظر المسجد الحرام، على رئيس المؤذنين، بسبب تقصيره في السلام والتخفيف، إلى أن دخل وقت صلاة الصبح". كتب المحقق المصطلح التخفيق، بدلاً من التخفيف، ووقت

(٢٩) ابن فهد، **نيل المنى**، ج١، ص٤٩٣.

التخفيف أو الخفيف، هو وقت الأذان الثاني عند طلوع الفجر[٣٠]. ويظهر أن مرجع تسميته بالخفيف، يعود إلى ضيق وقت الفجر الثاني، فيخفف فيه الأذان ويسرع به، خاصة عندما نعلم أن الأذان الأول كان يستغرق أكثر من (٢٠) دقيقة، حتى ينتهي، وليس في ذلك غرابة، فكان المؤذنون يتناوبون عبارات الأذان، فعلى سبيل المثال عندما ينتهي أحد المؤذنين من الحيعلتين، يبدأ فيها المؤذن الثاني، ثم الثالث، وهكذا حتى ينتهي منها جميع المؤذنين، ليعود المؤذن الأول، في الجملة الثانية من جمل الأذان، وهكذا حتى نهاية الأذان. أما في الفجر الثاني فيختلف الوضع، حيث يبدأ رئيس المؤذنين في الأذان بسرعة، لذلك عرف الأذان الثاني بالخفيف لسرعة المؤذنين وتخفيفهم فيه[٣١].

- يقول المؤلف في (ص٨٠٠): "أمر الشريف أبو نمي، بعمارة بيت الرملاوي، أحد بيوت ابن أبي علي، عزلا ثلاثة، فشرع في هدمه وبنائه". علق المحقق، على كلمة عزل، بقوله: كذا وردت في الأصل. والعزل، ومفردها عزلة معروفة في مكة المكرمة، حتى وقت قريب جدًا، وفي المصطلح المعماري المكي البيت الصغير، أما الكبير فيسمى بيتًا. وكمثال على ذلك نجد في الوثيقة الصادرة بتاريخ ١١٢٥/٩/١٨هـ،

(٣٠) ابن فهد، **نيل المنى**، ج٢، ص٥٨٤.

(٣١) مناقشة مع المرحوم الشيخ عبدالقادر إبراهيم السمان من أعيان أهل المدينة المنورة، وأحد المهتمين بتاريخها، وكان والده من قدماء المؤذنين فيها، وهو الذي نبهني إلى عادة التطويل في الأذان الأول.

والخاصة بأوقاف الشيخ عبدالقادر جمال[٣٢]: "من الوقف العزلتين المتلاصقتين الكائنتين بمكة المشرفة، بالقرب من المدعى الشريف"، أما عقاراته الأخرى فهي بيوت كما ورد في نص الوثيقة المذكورة حيث يقول: "وجميع البيت الكائن بمكة المشرفة، بحارة سويقة"، كما أن أكثر من عزلة، إن كان مالكها واحدًا، تسمى دارًا أو بيت، حيث نجد أحمد أمين يقول: "سار إلى رحمة الله تعالى، محمد بن عارف كامل، وهو رجل من الأهالي، قد انقطع نسلهم، وقد عقب دارا مشتملة على عزلتين، وفرن وحوش بطاحونة في حارة الباب"[٣٣].

المحور الثالث: التراجم والشخصيات

سبق القول إن الكتاب تناول الحياة في مكة المكرمة بكل أبعادها، وقوام هذه الحياة الشخصيات، ممن عاشوا في مكة المكرمة في تلك الفترة، وضمتهم تركيبتها السكانية المتنوعة، فمن الشريف، إلى الحاكم، إلى القاضي والعالم، مرورًا بالتجار والأعيان وغيرهم، وصولاً إلى أدنى الطبقات الاجتماعية، ممن أثروا في التاريخ المكي، والذين تجاوز عددهم في صفحات الكتاب (١٨٠٠) شخصية، من المكيين أو القادمين إليها من خارجها، وذلك حسب فهارس المحقق، والتي شغلت (٦٥) صفحة، تضم كل صفحة أكثر من (٢٨) علمًا أو شخصية.

(٣٢) تحصلت على نسخة من هذه الوثيقة، من الشيخ ذاكر خوج رحمه الله تعالى، الذي كان ناظرًا على أوقاف عبدالقادر جمال.

(٣٣) بيت المال، أحمد أمين، **النخبة السنية في الحوادث المكية**، أحداث سنة ١٣١٠هـ.

والغريب في الأمر أن المحقق لم يترجم سوى أقل من (٣٠) شخصية، المكيون منهم لا يتجاوز عددهم (٥) شخصيات فقط مما أفقد الكتاب حبكته التاريخية، وتسلسل الأحداث المنطقي لمن يقرأ الكتاب، لجهل القارئ بالشخصيات الواردة في النص. كما أن تشابه الأسماء، وكثرة الألقاب والكنى في تلك الفترة، زاد الأمر تعقيدًا، فمثلاً نجد أن المؤلف يكتب الاسم مرة، وأخرى يكتب اللقب، وثالثة اختصار اللقب على الطريقة التي كانت شائعة في تلك الفترة، فمثلاً: محي الدين عبدالقادر بن ظهيرة، يكتبه مرة عبدالقادر بن ظهيرة، ومرة محي الدين ابن ظهيرة، وأخرى القاضي المحيوي، ... وهكذا، مما يجعل القارئ مضطرًا إلى أن يسترجع الصفحات التي قرأها حتى يستطيع أن يميز بين الشخصيات، ومن ثم يفقد القارئ التسلسل المنطقي التاريخي لفهم النص، ومن ثم اختفاء الحدث التاريخي الذي أراد المؤلف نقله إلينا أو ضياعه.

وبعد كل ما سبق، ولأن هذا الكتاب، يعتبر سفرًا مهمًا، في دراسة تاريخ مكة وما يتعلق بها، استوقفني كثيرًا، وبعد سرد بعض الملاحظات التي جاءت في الكتاب، فيما سبق من السطور، من الأخطاء التي أوردها المؤلف، والتي لا يمكن أن يقع فيها عامي مكي، فضلاً عن عالم مكي، ولأن ابن فهد كان من أكبر علماء مكة، وأكثرهم تأليفًا في عصره، كل ذلك يجعلني في كثير من الأحيان أشك في أن بعض صفحات من هذا الكتاب، لم يكتبها ابن فهد، وإنما زيدت على ما كتبه،

فالكتاب مملوء بالمغالطات، التي يصعب نسبتها، إلى عالم موسوعي كجار الله ابن فهد.

ومما يزيد الشك عندي، في نسبة بعض صفحات الكتاب إلى ابن فهد، كما سبق القول، بعض النصوص التي تجاوز فيها المؤلف حدود اللياقة والأدب في سرده لبعض الأحداث، وتدنيه لمستوى السوقة، أو عوام العوام، في كثير من صفحات الكتاب، كما أفحش في وصفه لبعض معاصريه من القضاة والعلماء.

وما يزيد الشك عندي في نسبة بعض الكتاب إلى ابن فهد الاختلاف الشديد والواضح بين منهجه وأسلوبه الإنشائي في هذا الكتاب، وأسلوبه في كتابيه الآخرين اللذين اطلعت عليهما له، وهما نخبة بهجة الزمان، وحسن القرى، فمثلاً نجده في كتابه نخبة بهجة الزمان، يردف أقواله بشواهد من القرآن أو الحديث أو الشعر، في انتقاء راق ومناسب جدًا[٣٤]، وكذلك في حسن القرى[٣٥]، على عكس نيل المنى.

وحين نطلع على مقدمة التحقيق، نجد أن المحقق، يلتمس للمؤلف العذر، بأنه لم يرد أن يشهر كتابه، ويذكره بين الناس، لما فيه من نقد تناول السلطة الجديدة العثمانية، التي بسطت

(٣٤) انظر: جار الله محمد بن عبدالعزيز بن فهد الهاشمي، **نخبة بهجة الزمان بعمارة مكة لملوك بني عثمان**، دراسة وتحقيق قيس كاظم الجنابي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠١٠م، ص٩٣، ٩٥، ١٥٦.

(٣٥) انظر: جار الله محمد بن عبدالعزيز بن عمر بن فهد، **حسن القرى في أودية أم القرى**، تحقيق علي عمر، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ط١، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م، ص٦٤، ٧٤، ٨٩، ٩٢.

سلطانها، ومن الطبيعي أن تختلف سياسة العثمانيين، عن سياسة المماليك... إلى أن يقول: كان جار الله بن فهد، يتحدث عن أخطاء المسؤولين العثمانيين، في سياستهم الاجتماعية والعسكرية، التي يسلكونها[٣٦].

وتصور المحقق هنا غير صحيح، ويستدل على ذلك بما جاء في كتاب نخبة بهجة الزمان، والذي ألفه خصيصًا لرصد أعمال العثمانيين في مكة المكرمة، منذ دخولها تحت سيطرتهم، حتى إنه يقول في افتتاح كتابه: "وهذا أوان الشروع في المقصود، في بيان تجديد السعد والسعود، لما حدث من العمارة الشريفة، في المسجد الحرام، والمشاعر العظام، لسلاطين الزمان، صفوة الصفوة، من ملوك بني عثمان، أدام الله دولتهم، ما اختلف الملوك واعتقبت النيران"[٣٧]، ويصف في كتابه السلطان سليم بأجمل الألقاب، وأكمل الصفات[٣٨].

أما ما استخلصه المحقق، في بداية التحقيق من أخطاء المسؤولين العثمانيين في مكة المكرمة، التي انتقدها ابن فهد، وبرر بها المحقق نقده غير المبرر، فجميعها هي تركة العصر المملوكي في مكة، كما يلاحظه من له أدنى اطلاع على كتب تلك الفترة، ولم تكن وليدة العصر العثماني، الذي لم يظهر أو تتضح معالمه في فترة الثلاث والعشرين سنة هي عمر الوجود العثماني في مكة، حين انتهى ابن فهد من تأليف كتابه.

(٣٦) ابن فهد، **نيل المنى**، مقدمة التحقيق، ص١٦.

(٣٧) ابن فهد، **نخبة بهجة الزمان**، ص٨٤.

(٣٨) ابن فهد، **نخبة بهجة الزمان**، مرجع سابق، ص٨٥، ٩٤، ١٣٨، ١٣٩.